النظام النقدي الدولي

يعتبر نظام النقد الدولي من الأنظمة الاقتصادية المهمة في المعاملات الاقتصادية بين الدول ، إذ يمثل شكلا من أشكال التعاون النقدي الدولي ، وظهور هذا النظام و تطوره إلى ما هو عليه الآن لم يكن وليد الصدفة ولا ضربا من أضرب الحظ بل كان نتيجة تجارب مرت بها دول العالم ، ويمكننا القول أن الظروف الاقتصادية والسياسية الهامة التي مر بها العالم منذ النصف الثاني من القرن 19م وحتى الآن هي التي تقف وراء التغيرات التي مر بها نظام النقد الدولي ، منذ سيادة نظام الذهب الدولي مع نهاية القرن 19 وصولا إلى نظام التعويم المدار مع نهاية القرن 20م.

وعليه سنتناول عرض باختصار الملامح الرئيسية لنظام الذهب الدولي الذي سار قبل ظهور نظام النقد الدولي من ناحية التعامل به وآثاره على المعاملات الدولية مع الإشارة إلى انهياره بعد الحرب العالمية الأولى ، موضحين أهم العوامل التي تسببت في انهياره. ثم نتطرق إلى نظام النقد الدولي وأهم الدعائم التي قام عليها من خلال مؤتمر بريتن وودز، وما نص عليه هذا المؤتمر.

أولا : نظام الذهب الدولي

ظهر هذا النظام في الإنتشار في الثلث الأول من القرن 19 ، ويتميز هذا النظام بأن قيمة وحدة التحاسب الأساسية تكون عبارة عن وزن معين من عيار معين من الذهب ى، ومعنى ذلكم أن هذه الوحدة ترتبط ارتباط وثيق بالذهب. بل وتتعادل قوتها الشرائية مع القوة الشرائية لكمية معينة منه ، وفيما يتعلق بنظام الذهب هناك نظام الذهب النقدي ونظام الذهب الدولي ،فنقول عن أنه قوميا إذا ارتبطت به دولة واحدة ، ونقول عنه أنه دوليا إذا ارتبطت به عدد كبير من الدول ، وفي ظل نظام الذهب الدولي فإن عملات الدول الذهبية أو التي ترتكز إلى الذهب تعتبر عملات دولية بمعنى أنها تتمتع بصفة القبول الدولية، و قد تميز هذا النظام بملامح خاصة إلا أنها زالت بسبب مجموعة من الظروف التي أدت إلى انهيار نظام الذهب الدولي:

1- الملامح العامة لنظام الذهب الدولي

لقد تميز نظام الذهب الدولي بمجموعة من الصفات التي ميزته كنظام لتسوية وإجراء المعاملات بين الدول، وأهم هذه الميزات ما يلي:

-استخدام الذهب في تسوية المعاملات الدولية :إذ كان انتقال الذهب من دولة لأخرى لم يكن يقتصر على كونه سلعة و إنما يتم كذلك بصفته كعملة ، وفي هذه الحالة فإن تحركات الذهب من دولة لأخرى تكون مرتبطة بمراكز المدفوعات ، فالدولة التي تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها يتدفق إليها الذهب من الخارج مما يزيد من احتياطاتها النقدية وهو ما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي بداخلها ، ويحدث العكس عندما تحقق الدولة عجزا في ميزان مدفوعاتها حيث ينتقل الذهب من داخلها نحو الخارج.

-قيام علاقة ثابتة بين قيم العملات الوطنية في أسواق الصرف الأجنبية: وذلك نتيجة منطقية لارتباط عملة كل دولة بعلاقة ثابتة مع الذهب، ومن شأن ذلك تحقيق الإستقرار في القيمة الخارجية لهذه العملات في حدود نطاق حدي الاستيراد والتصدير للذهب ، وهذا الاستقرار السائد يعد من أكثر المزايا التي يحققها نظام الذهب الدولي لأنه يساعد على التقليل من

المخاطرة في المبادلات التجارية والمعاملات الرأسمالية التي تتم بين الدول التي تتبع هذا النظام.

-**تحقيق التوازن الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي:** ذلك لأن آلية تشغيل نظام الذهب الدولي تقتضي بأن يتم تصحيح اختلالات في موازين المدفوعات والناتجة عن التغير في العرض النقدي الذي يحدثه تدفق الذهب إلى الداخل أو إلى خارج الدولة ، بطريقة تلقائية عن طريق التغير في الدخول والأسعار المحلية، وذلك دون تدخل من جانب السلطات المحلية تدخلا من شأنه إلغاء هذه الآثار التصحيحية.

ووفقا لقاعدة الذهب كانت كل دولة تحدد قيمة الوحدة الواحدة من عملتها الوطنية بوزن عملتها الذي أعلنته ، وقد أخذ نظام الذهب ثلاثة أشكال رئيسية هي:

ا.نظام المسكوكات : وقد ساد هذا النظام في بداية القرن التاسع عشر وإبان الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة تخلت الدول عنه ما عدا الولايات المتحدة الأولى تخلت عنه في سنة 1933 ليحل محله نظام السبائك الذهبية وفق هذا النظام يكون هناك علاقة بين الوحدة النقدية الأساسية (وحدة التحاسب) وبين الذهب،وإذا كان الأصل أن النقود الأساسية المتداول هي النقود الذهبية، فإن ذلك لم يمنع من وجود أنواع أخرى من العملات المساعدة المصنوعة من معادن منخفضة القيمة مثل النحاس والبرونز وأوراق البنكنوت ، تسهيلا للمعاملات التجارية الصغيرة ،وقد كانت النقود الورقية المساعدة تتمتع بحرية التحويل إلى نقود ذهبية.

وحتى يمكن تشغيل هذا النظام بفعالية يجب توفر عدد من الشروط هي :

-تحديد نسبة ثابتة بين وحدة النقود الأساسية للدولة " وحدة التحاسب" وبين وزن معين من عيار معين من الذهب، ويمثل هذا الشرط حجر الأساس في بناء النظام النقدي ، حيث يعد الشرط الأساسي لكي يطلق على النظام النقدي "نظام الذهب".

-إطلاق حرية صهر المسكوكات دون تكلفة أو بتكلفة بسيطة.

-حرية تحويل العملات المتداولة الأخرى إلى ذهب بالسعر القانوني الثابت للذهب، وذلك حتى يمكن المحافظة على ثبات قيمة هذه العملات بالنسبة لبعضها البعض وبالتالي بينها وبين سعر الذهب.

-حرية تصدير واستيراد الذهب ، وذلك حتى تتعادل قيمة الذهب داخل البلاد مع قيمته خارجها.

ب.نظام السبائك الذهبية: وهو نظام قاعدة الذهب التي يقوم فيها التداول النقدي على أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية فقط، و في هذا النظام يختفي الذهب كنقد في التداول بهدف التوفير في الذهب كمعدن و تتوقف البنوك المركزية عن إصدار نقود ذهبية ، وتقتصر على إصدار أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية تكون قيمة الواحدة منها مرتفعة إلى حد كبير بهدف الحفاظ على أكبر كمية من معدن الذهب كاحتياطي للصرف الأجنبي وكان ذلك أول مرة عقب الحرب العالمية الأولى من طرف انجلترا وفرنسا ، ولا يمكن تحويل الأوراق النقدية إلى سبائك إلا على المبالغ التي تزيد عن 1500 جنيه أسترليني.

ج. نظام الصرف بالذهب: يمثل هذا النظام صورة من صور التداول النقدي في ظل الرأسمالية عرفتها الاقتصاديات التابعة (المستعمرات وأشباه المستعمرات) عندما كان الاقتصاد قائم على قاعدة الذهب وجوهر هذا النظام هو اتباع قاعدة الذهب بغير الذهب ، ففي المبادلات الداخلية يتم التعامل بالعملة الورقية الإلزامية دون تداول للذهب، و في المبادلات

الخارجية لا يتم التعامل بالذهب بل على أساس الذهب وذلك باستخدام العملة الأجنبية (عملة البلد المتبوع) في تسوية المعاملات الخارجية.
حيث تغطى العملة الورقية للبلد التابع بأرصدة من الذهب أو من عملات أو من عملات وأوراق مالية أجنبية خاصة بالبلد المتبوع ، ويلتزم البنك المركزي في البلد التابع بتحويل أوراق البنكنوت لمن يتعاملون مع الخارج إما إلى الذهب أو إلى عملة البلد المتبوع الذي هو على قاعدة الذهب.
ومن مزايا هذا النظام ما يلي :

- يمكن للدولة التي تأخذ به من استثمار جانب كبير من احتياطاتها الذهبية في أصول تغل عائدا يعتبر موردا ماليا لها.
- تثبيت أثمان عملات الدول الصغيرة إلى جانب الاقتصاد في استعمال هذه الدول للذهب.
- إمكانية توسيع رقعة نظام الذهب دون الحاجة إلى زيادة الذهب للأغراض النقدية.
- وما يعاب على هذا النظام هو تأثر الدولة ذات العملة التابعة بالأزمات التي تتعرض لها الدولة ذات العملة المتبوعة ، إلى جانب أن علاقة الدولتين (التابعة والمتبوعة) لا تكون علاقة تبعية نقدية فقط ، وإنما أيضا علاقة تبعية إقتصادية وسياسية.

2: مزايا نظام الذهب الدولي

يمكن تلخيص أهم مزايا نظام الذهب الدولي فيما يلي:

- **استقرار أسعار الصرف**: إذ أن هناك علاقة ثابتة بين وحدة النقد الأساسية لكل دولة بين الذهب، وعلى ذلك فإن أسعار العملات بالنسبة لبعضها البعض لن تتقلب إلا في حدود تكاليف شحن الذهب والتأمين عليه، وبذلك دعم حرية التجارة ونمو التبادل الدولي و تحركات رؤوس الأموال.
- **استقرار مستويات الأسعار في الدول المختلفة**: إذ أنه وفقا لآلية هذا النظام فإن الدول التي ترتفع فيها مستويات الأسعار بالنسبة لمستوياتها في الدول الأخرى ستقوم بتصدير الذهب إلى الخارج وسيستمر خروج الذهب منها إلى أن تعود الأسعار فيها إلى ما كانت عليه ، وبلا شك فإن استقرار الأسعار يعتبر عاملا هاما من العوامل التي تساعد على التنمية الاقتصادية.
- **دعم الثقة في النظام النقدي:** حيث يكون الذهب موزعا بين مختلف الدول بحسب حاجة كل منها لإصدار ما يلزمها من النق، وهو ما يدعم استقرار مستويات الأسعار.

رغم هذه المزايا إلا أنه وجهت لهذا النظام انتقادين بصفة أساسية وهما:

- **استقرار أسعار الصرف الأجنبي يكون على حساب الاستقرار الداخلي :** فإذا افترضنا وجود دولتين هما (أ) و(ب)، وبسبب ما انخفضت الأسعار الداخلية في الدولة (أ) في حين ظل سعر عملتي الدولتين بالنسبة لبعضهما ثابتا في هذه الحالة ، فإنه يجب على الدولة (ب) حتى تتمكن من منافسة الدولة (أ) على المستوى الدولي أن تقوم بتخفيض مستويات الأسعار الداهلية ، حيث أن انخفاض الأسعار قد يؤدي إلى انخفاض نسبة الأرباح التي يحصل عليها المنتجون ، وبالتالي يقل النشاط الاقتصادي وقد تسود البطالة في المجتمع وينتهي الأمر إلى الكساد.
- **يؤدي انتقال الذهب بين الدول إلى آثار عكسية غير مرغوب فيها** ، فإذا كان هناك دولة تتبع نظام الذهب وحدث فيها ما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي (حرب ، ثورة....) عندئذ يكون هناك احتمال كبير بأن يهرب الذهب من هذه الدولة إلى دول أخرى ، وفي هذه الحالة تنقص كمية النقود في الدولة التي خرج منها الذهب وبالتالي تنخفض مستويات الأسعار فيها ويقل النشاط الاقتصادي بصفة عامة، أما في الدول التي انتقل إليها الذهب فتزداد كمية النقود

وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستويات الأسعار دون أن يكون هناك حاجة إلى ذلك، وقد تؤدي مظاهر الانتعاش هذه إلى أزمات اقتصادية.
ومهما يكن هناك من أمر ، فإن نظام الذهب الدولي قد وجد البيئة المواتية لتشغيله حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، حيث كانت الحرية الاقتصادية متوافرة ليس فقط على المستوى المحلي وإنما على المستوى الدولي أيضا.
فقد قبلت الدول المطبقة لهذا النظام التضحية باعتبارات الاستقرار الداخلي في سبيل الحفاظ على التوازن الخارجي، والذي يتمثل في تثبيت أسعار الصرف والعمل على إعادة التوازن إلى موازين المدفوعات بصورة تلقائية، إلا أنه منذ قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 واجه نظام الذهب الدولي العديد من المشاكل ، حيث كشفت الحرب عن جموده وعدم استطاعته توفير المرونة اللازمة في العرض النقدي الذي تزايد عليه الطلب ليس فقط من أجل تمويل نفقات الحرب ولكن أيضا لحاجة الدول المتحاربة لاحتياطاتها من الذهب لتمويل وارداتها من الخارج ولذلك فقد اضطرت هذه الدول إلى إيقاف العمل بنظام الذهب ، حقيقة أن الدول الكبرى قد حاولت العودة إلى نظام السبائك الذهبية أو نظام الصرف بالذهب حتى تقتصد في استخدامه ، إلا أن هذه المحاولة لإحياء نظام الذهب لم تستمر إلا لفترة محدودة سقط بعدها النظام تحت وطأة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن 20.

3: عوامل انهيار نظام الذهب الدولي

لقد عرف نظام الذهب الدولي اضطرابات لاسيما إبان الحرب العالمية الثانية والفترة التي سبقتها من العوامل التي ساعدت على انهيار نظام الذهب الدولي ، منها ما يلي:
-زوال عصر الحرية التجارية، فلقد انتاب معظم الدول الشعور بالقومية الاقتصادية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأدى ذلك إلى تبني السياسات النقدية والمصرفية التي بها تستطيع هذه الدول رعاية مصالحها الخاصة يضاف إلى ذلك تدهور الحالة الاقتصادية لإنجلترا عقب الحرب ، وهي التي كانت تتزعم حركة التجارة العالمية، وظهور قوة أخرى منافسة هي الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين فظلت انجلترا التعامل مع الدول الخاضعة لإمبراطوريتها وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية الضرائب الجمركية الحامية، ولقد أدى كل ذلك إلى اختلاف مستويات الأسعار في الدول المختلفة ، وبالتالي إلى انهيار إحدى المقومات الأساسية لنظام الذهب الدولي.
- **سوء توزيع الذهب بين الدول:** فلقد كان من نتيجة الحرب العالمية الأولى أن تركز الذهب في خزائن بعض الدول مثل أمريكا و فرنسا ، في حين فقدت بقية الدول الأخرى جزءا كبيرا من احتياطاتها من الذهب (مثل ألمانيا بسبب دفع التعويضات للحلفاء) ، ولقد ترتب على ذلك اختلف أرصدة الدول من الذهب مما اضطرها إلى اتباع سياسات نقدية ومصرفية تهدف إلى المحافظة على ما تبقى لديها من هذه الاحتياطات ، وبهذا انهارت إحدى المقومات الأخرى لنظام النقد الدولي والمتمثلة في حرية دخول وخروج الذهب.
- **ظهور القوى الاحتكارية:** حيث شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى نحو الكثير من الشركات الكبيرة ذات الطابع الاحتكاري أو شبه الاحتكاري ، التي تتحكم في الإنتاج والأسعار ، ولقد ظهرت الكثير من النقابات العمالية القوية التي نعمل على ارتفاع مستويات الأجور و لا يقبل فيها أي تخفيض ولقد ساعدت هذه العوامل على ضعف العلاقة بين مستوى الأسعار وكمية النقود أو كمية الذهب الموجودة في الدولة مما ساعد بالضرورة على انهيار نظام الذهب الدولي .

-**عدم الاستقرار السياسي**: نتيجة للمعاناة من القلق السياسي الذي اجتاح العالم بعد الحرب العالمية الأولى والتشكك في سلامة النظم النقدية، اندفع أصحاب الثروات الذهبية إلى تحويل ثرواتهم من دولة لأخرى بحثا عن الاستقرار و بطبيعة الحال فإن تحويل هذه الأرصدة لم يكن على أسس اقتصادية، وبالتالي فلقد أدى إلى ارتباك مستويات الأسعار واحتياطات الذهب في مختلف الدول ، ونتيجة لذلك فقد قامت العديد من الدول بوضع القوانين والقواعد التي تحافظ على أرصدتها الذهبية و هو ما يتناقض بطبيعة الحال مع تلقائية تشغيل نظام الذهب الدولي.

والخلاصة مما سبق أن الكثير من دول العالم قد اضطرت بعد الحرب العالمية الأولى إلى التخلي عن نظام الذهب بسبب جموده، ولقد حاولت بعض الدول إحياء هذا النظام إلا أن هذه المحاولة قد انهارت بسبب الكساد العظيم أوائل الثلاثينات من القرن الماضي وخرجت انجلترا عم هذا النظام عام 1931، وتبعها عدد كبير من الدول ثم لحق بهت غيرها من الدول الأوروبية في السنوات اللاحقة.

ولقد أخذت دول العالم بعد ذلك بفرض القيود على تجارتها وفرض الرقابة على الصرف وانقسم العالم بعد ذلك إلى مجموعة من المناطق النقدية، مثل منطقة الدولار (أمريكا) ، منطقة الأسترليني (انجلترا) وكتلة الذهب (فرنسا وبعض الدول الأخرى) ، وعموما فقد تميزت الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى ، وحتى الحرب العالمية الثانية بعدم وجود نظام نقدي ناجح ، لذا لم يلبث العالم أواخر الحرب العالمية الثانية أن فكر في إقامة نظام دولي يتفادى نقائض الماضي فكان ما أطلق عليه نظام برين وودز والذي سنتناوله في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ثانيا : اتفاقية بريتن وودز وظهور نظام النقد الدولي

إن النظام النقدي الدولي يعني مجموعة القواعد والأدوات والمؤسسات التي تتعلق بتسوية المدفوعات الدولية والذي تتحدد كفاءته بمدى قدرته على تنظيم تدفق التجارة والاستثمارات الدولية ، وعلى التوزيع العادل لمكاسب تلك التجارة والاستثمارات بين الدول المختلفة ويمكن تقييمه وفقا لقدرته على تحقيق عملية التصحيح وتوفير السيولة وبث الثقة.

فبعدما أعلنت انجلترا انهيار قاعدة الذهب بإلغاء قابلية تحويل الجنيه الأسترليني إلى ذهب سنة 1931 وتبعتها بقية الدول، وأصبح النظام النقدي الدولي قائما على حرية تعويم العملات ، حيث شهدت تلك الفترة تنافسا محموما بين الدول في تخفيض قيمة عملاتها من ناحية وفرض القيود الحمائية من ناحية أخرى، إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية و ما نتج عنها ، فاستدعت الضرورة قيام نظام نقدي دولي جديد ليعالج الخراب الذي ساد أوروبا وما صاحبه من انخفاض خطير في المعروض السلعي خاصة في قطاع الغذاء إضافة إلى البطالة الواسعة ودمار البناء التحتي الذي شكل دعامة النهوض الاقتصادي ، وصاحب ذلك تدهور أسعار الصرف للعملات الأوروبية وموازين المدفوعات وحركات رأس المال ، واندفعت الدول الأوروبية في سباق للدخول في معاملات تجارية داخلية قائمة على التخفيضات المستمرة في عرضها للسلع في سوق التجارة الدولية كوسيلة للتدخل لتحسين أوضاع الموازين التجارية مع الدول الأخرى . وبالفعل اجتمع ممثلو 44 دولة لصياغة النظام النقدي الدولي الجديد ، والذي جاء وفقا لما يعرف باتفاقية بريتن وودز سنة 1944.

1:مضمون اتفاقية بريتن وودز

لقد اجتمع ممثلو 44 دولة على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في بريتن وودز لوضع نظام نقدي دولي جديد وجاء هذا النظام موافقا للمشروع الأمريكي، بعد استبعاد

المشروع الانجليزي ، وتمت صياغة الاتفاقية المعروفة باتفاقية بريتن وودز ، وقد رسمت هذه الاتفاقية خارطة الوضع النقدي العالمي بآليات العمل واستمرت هذه الاتفاقية في العمل حتي سنة 1971 انهارت لأسباب سنتطرق إليها فيما يلي ، وقد تم من خلالها الاتفاق على القواعد الأساسية لتنظيم العلاقات في المجال النقدي وانتهت الأبحاث إلى تقرير إنشاء صندوق النقد الدولي وتحديد أهداف هذا الصندوق ويمكن إيجازها فيما يلي :

-تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية .

-تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

-العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

-المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية.

-تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

-العمل وفق الأهداف المذكورة آنفاً، على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته .

- كما أطلق صندوق النقد الدولي لأعضاءه إمكطانية الاستفادة منه، عند حدوث عجز طارئ وغير مزمن وحقق الانخفاض شيئا من الاستقرار النسبي في الوضع النقدي العالمي رغم أنه حدثت عمليات تخفيض العملة ونقصد هنا تخفيض قيمة العملة في سوق الصرف حيث تقرر الدولة إنقاص المحتوى الممثل لوحدة النقد الوطنية أو إنقاص ما تمثله من عدد الوحدات النقدية الأجنبية ، بالعمل على تقصير أجل الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات الجارية للأعضاء والحد من درجة اختلال التوازن .

2: دعائم نظام بريين وودز

ا- نظام الصرف بالذهب :ويتمثل ذلك في :

- تثبيت سعر الدولار الأمريكي بالذهب مع قابلية تحويله إلى ذهب –أي الدولار- ، بما يعادل 35 دولار للأوقية.

-تحديد أسعار صرف رسمية لعملات الدول المختلفة على أساس الذهب أو الدولار الأمريكي.

- الاحتياطات الرسمية للدول المختلفة تتكون من الذهب والدولار الأمريكي والعملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى دولار .

ب- إقامة مركز نقدي :وقد عمل هذا المركز على :

- اختيار أسعار التعامل والعمل على استقرارها ، فمن ناحية تختار الدولة سعر التعادل الخاص بعملتها الوطنية ويمكن التعبير عن هذا السعر بدلالة الذهب او الدولار الأمريكي ، ومن ناحية أخرى تعمل –أي الدولة- على استقرار هذا السعر بمعنى أن الحدود العليا والدنيا

للأسعار التي يمكن تطبيقها على معاملات الصرف بين عملات الدول الأعضاء لا يجب أن تحيد عن سعر التعادل بأكثر من 1% ارتفاعا أو انخفاضا . وقد قامت هيئة صندوق النقد الدولي بهذه العملية وانتهت منها في 18 /1946/12 فحددت قيم التعادل لعملات 32 دولة عضو على أساس الذهب والدولار الأمريكي بالوزن والعيار النافذين في أول يوليو 1944 ، وقد أقرت الهيئة القيمية التي اقترحتها الدول المختصة على أساس أسعار الصرف التي كانت سائدة في يوليو 1946 .

- ضبط تغيير أسعار صرف العملات الوطنية لتصحيح الاختلال الأساسي في موازين المدفوعات الدول المختلفة، فالصندوق يوافق تلقائيا على تخفيض قيمة عملة ما إذا كان هذا التخفيض في حدود 10% من سعر التعادل الخاص بهذه العملة، أما إذا كان هذا التغيير مساويا أو أكثر 10% فيجب الحصول على الموافقة المسبقة من الصندوق ، ولا يمنح الصندوق هذه الموافقة إلا بعد استقصاء عن الوضع الاقتصادي والنقدي للدولة .

- كما حددت اتفاقية بريتن وودز فترة 5 سنوات كفترة انتقالية تصبح بعدها عملات الدول الأعضاء قابلة للتحويل إلى ذهب ، وقد اعتبر إعادة حرية التحويل بين العملات أمرا ضروريا طالما استهدفت اتفاقية بريتن وودز السعي وراء تحقيق تجارة دولية متعددة الأطراف وكان أمل المؤتمرون أن تجمع عملات الأعضاء جميعا قابلة للتحويل عند انتهاء الفترة الانتقالية .

- استفادة الدول الأعضاء من الموارد العامة للصندوق بشكل مؤقت وبشروط محددة ، لتصحيح العجز المؤقت في موازين المدفوعات ،هذا فضلا عن تأمين وسائل السيولة الدولية اللازمة لذلك بالإضافة إلى ما يمكن للعضو سحبه من موارد الصندوق لمعالجة الخلل الطارئ في ميزان المدفوعات ، فالعضو له الحق أيضا في سحب محدود في موارد الصندوق لمقابلة الهبوط الطارئ في حصيلة صادراته بشرط أن يكون هذا الهبوط نتيجة لعوامل خارجية عن إرادة العضو، مثل سوء الأحوال الجوية بالنسبة المحصولات الزراعية أو تدهور الأسعار العالمية التي لا يمكن التحكم فيها، ويسمى هذا النوع من التمويل(التمويل التعويضي) ، وقد ثارت في الستينات مناقشات حادة حول كفاية نظام النقد الدولي لمقابلة احتياجات السيولة الدولية المتزايدة لمقابلة التمويل اللازم لنمو التجارة الدولية وقد أسفر الأمر عن إنشاء حقوق السحب الخاصة.

- كما أزيلت القيود على التجارة والمدفوعات تدريجيا ، وبلغت أزيلت القيود على التجارة و المدفوعات الدولية تدريجيا ، وبلغت ذروتها بزوال جميع القيود على العملة من قبل الدول الأوروبية الرئيسية.

- إنشاء وتطوير حركة الاءتمان حسب ظروف الأعضاء أما فيما يخص الذهب فتوصلوا أن المتطلبات النقدية الواسعة لا يمكن تغطيتها بذهب كاف ، فتوجهت الدعوات لتحديد النقد الدولي لا على أساس كمية الذهب الممكن استخراجه والاحتياطي الموجد منه وإنما على أساس حاجة التجارة الدولية ، وفي ضوء هذه الحاجة يمكن للعالم أن يزيد أو ينقص من كمية النقود للدولة لمواجهة التضخم والإنكماش.